المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الثالثة 2024-2025

الجلسة السابعة والعشرون | 27 | الإثنين 9 ديسمبر 2024

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 2490
2- كلمة السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم.. 2490
3- كلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب..... 2491
4- استئناف الجلسة..... 2492
5- الإعلان عن تغييرات في كتل نيابية..... 2492
6- رفع الجلسة..... 2492
II. التغييرات في الكتل النيابية..... 2492
III. الأسئلة الكتابية الموجهة من السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والأجوبة عنها..... 2492

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة الثانية وعشر دقائق من مساء يوم الإثنين 9 ديسمبر 2024 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة، رئيس مجلس نواب الشعب والسيد عماد الدربالي، رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم وذلك للنظر في مشروع النص الموحد حول الأحكام موضوع الخلاف من مشروع قانون المالية لسنة 2025

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون من المجلسين،

أسعد الله أوقاتكم بكل خير،

قبل أن أحيل الكلمة إلى السيد عماد الدربالي، رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم، لا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى مكتب اللجنة المتناصفة وكافة أعضائها وكامل الطاقم الاداري الذي رافقها في أشغالها، بالشكر على المجهود المبذول خلال الحيز الزمني المخول لها قانونا. وهي تجربة جديدة وثريّة مكنت من تكريس حرية الرأي ومبدأ الحوار وتبادل الأفكار والآراء والاجتهادات التي تتنزل كلها في سبيل المصلحة الوطنية.

وأحيل الكلمة إلى السيد عماد الدربالي، رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم، فليتفضل.

كلمة السيد

رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدات والسادة أعضاء البرلمان التونسي،

الحضور الكريم،

مرحبا بكم جميعا،

يسرني أن أفتتح هذه الجلسة العامة التي تكتسي أهمية خاصة، حيث تعيش تونس هذه التجربة لأول مرة في نقاش قانون المالية. هذا القانون الذي يأتي بعد الانتخابات الرئاسية في ظل وضع دولي بالغ التعقيد، ينتظر منه شعبنا تجاوز تحديات الحاضر واستشراف آفاق المستقبل.

اسمحوا لي في البداية، أن أتوجه بتحية شكر وتقدير للسادة أعضاء الحكومة وكافة الإطارات التي رافقتهم على العمل الدؤوب الذي قدموه في إعداد هذا القانون المالي الذي يعد احدى أهم الأدوات لترجمة السياسات الوطنية على أرض الواقع.

كما لا يفوتني أن أثني على الجهود الجبارة التي بذلها السيدات والسادة النواب طيلة هذا المسار الطويل والمضني. لقد أثبتتم أن الانتماء لقضايا الشعب ليس شعارا، بل ممارسة يومية وعملا مخلصا يرتكز على الإيمان الراسخ بالرسالة النبيلة التي تحملونها.

أيها الحضور الكريم،

إن هذه الجلسة تشكل محطة محورية في تجربة ديمقراطية فريدة من نوعها، حيث يشهد التاريخ لأول مرة عمل البرلمان التونسي بنظام الغرفتين، هذه التجربة لم تكن مجرد تعديل شكلي، بل هي تطور نوعي ساهم في إثراء الحوار الوطني وتعزيز الأداء التشريعي. نظام الغرفتين يتيح تمثيلا أوسع ويضمن صوتا أقوى للمناطق والجهات، مما يعزز مبدأ الديمقراطية التشاركية.

إن المجلس الوطني للجهات والأقاليم الذي نتشرف بالانتماء إليه، ليس مجرد مؤسسة دستورية، بل هو خيار شعبي نابع من أعماق القرى والأرياف والأحياء الشعبية، إنه التعبير الحر والصادق عن آمال وآلام شعبنا، دوره يتجاوز الاستشارة والتشريع ليكون قوة دافعة في إدارة التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

إن رسالتنا واضحة: لن نسمح بأن تظل مناطقنا الداخلية معزولة أو مهمشة، سنظل أوفياء لقضايا الفلاحين والعمال والطلبة والباحثين والمعطلين عن العمل وكل الشرائح التي تشكل نبض هذا الوطن.

السيدات والسادة،

شعبنا العظيم،

إن المرحلة التي نعيشها اليوم هي مرحلة دقيقة وحساسة تتطلب منا جميعا وعيا كاملا وإرادة صلبة.

وفي هذا الصدد نؤكد على أن أهمية الحفاظ على السيادة الوطنية ليس مجرد شعار نرفعه، بل هي مسار يتطلب العمل الجاد والمستمر. تونس التي أعطت للعالم درسا في السلم الاجتماعي وفي القدرة على تجاوز الصعاب وفي قهر الإرهاب الذي روع المنطقة والعالم، تونس التي قدمت عبر تاريخها قوافل من الشهداء دفاعا عن استقلالها وسيادة شعبها ستبقى عصية على محاولات الاختراق سواء كانت من الخارج أو الداخل، وإن صمود شعبها ووعيه المتجذر يجعلانها منيعة أمام أي محاولة للمساس بسيادتها أو استقرارها. ولن تنجح أصوات العملاء الذين يحاولون استجلاب الاستعمار من جديد في تحقيق أهدافهم الدنيئة لأن شعب تونس يعرف قيمة الحرية التي دفع ثمنها غاليا، وهو ما يجعله مصمما دائما على حماية وطنه ومواصلة مسيرة البناء على أسس الكرامة والسيادة الوطنية.

السيدات والسادة،

في هذه المناسبة يشرفني اليوم أن أحيي كل الأبطال الذين سطروا بدمائهم الزكية أكبر الملاحم العظيمة التي عاشها شعبنا وأولها معركة التحرر الوطني التي توجت بنيل الاستقلال بعد نضال طويل ضد المستعمر وما تلاها من محطات على غرار انتفاضة الحوض المنجمي وثورة 17 ديسمبر، حيث أظهر شعبنا صمودا أسطوريا ضد الظلم والعمالة.

وفي السنوات الأخيرة كما خاضت قواتنا الأمنية والعسكرية ملاحم بطولية في مواجهة الإرهاب والظلامية، حيث كانت معارك مثل المغيلة والشعانبي وعرباطة وغيرها من ميادين القتال دليلا على شجاعتهم وروح انتمائهم لوطنهم.

كما جسد أهالي وأبناء شعبنا في بن قردان نموذجا حيا في تلاحم أبناء الشعب الواحد من أجل الوطن وحرمته. ولا يمكن أيضا أن ننسى رموز الوطنية والنضال الذين طالتهم أيادي الغدر والخيانة، من فرحات حشاد العظيم وصولا إلى الشهيدين شكري بالعيد ومحمد البراهمي، اللذين كانا صوتا صادقا ضد العنف والتطرف ومثالا للوطنية الحقة التي لا تخشى الثمن.

السيدات والسادة،

جماهير شعبنا،

إن هذه الملاحم جميعا، سواء كانت في الماضي أو الحاضر، هي دليل على أن تونس كانت وستظل أرضا للحرية والصمود .

ومن هذا المنبر أدعوكم وأدعو شعبنا العظيم إلى المحافظة على إرث الأبطال والشهداء ومواصلة البناء على أسس التضحية والوطنية الخالصة، لذلك يجب أن يجسد قانون المالية وما سيليه من تشريعات تطلعات الشعب التونسي بأكمله، صونا لإرادته وتضحياته الجسام وأن يضع أسسا عادلة لتحقيق التنمية المتوازنة بين جميع الجهات وتكريس العدالة الاجتماعية كركيزة أساسية كما نص عليه مشروع التحرر الوطني لمسار 25 جويلية 2021 حيث يجب أن يكون هذا القانون أداة لدفع عجلة الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار ودعم الفئات الأكثر احتياجا وتوفير الفرص للشباب الذين هم ثروة هذا الوطن وأمله.

ختاما أدعو الجميع إلى مواصلة العمل المشترك بروح المسؤولية بعيدا عن الحسابات الضيقة، من أجل بناء تونس التي نحلم بها جميعا، تونس القوية، العادلة والموحدة.

العزة لتونس والمجد والخلود لشهدائها وشكرا.

كلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

حضرات الزملاء الأكارم من المجلسين،

نعيش اليوم لحظة فارقة في تاريخ بلادنا وهي مخاطبة الشعب مباشرة وعن طريق وسائل الإعلام، من طرف المجلسين المكونين للوظيفة التشريعية.

ونحن من خلال هذه المخاطبة نريد التأكيد على أننا نريد أن نبلغ الشعب التونسي رسالتين: الرسالة الأولى هي طمأنة الشعب التونسي على حاضره ومستقبله والرسالة الثانية هي الأمل الذي يحدو كل مكونات الشعب التونسي، سواء على المستوى الشعبي أو على المستوى الرسمي، في وجوب الخروج من هذا الوضع والارتقاء ببلادنا نحو الأفضل.

اليوم في عملنا المشترك جسدنا أحكام الدستور، دستور 25 جويلية 2022 الذي هو في الحقيقة تتويج لمسار كامل ابتدأ يوم 25 جويلية 2021، عندما هب الشعب التونسي بعد التجربة المريرة التي عاشها طيلة عشر سنوات، هب إلى وجوب إنقاذ الشعب التونسي وإنقاذ الوطن استجابة لنداء رئيس الجمهورية يوم 25 جويلية 2021 وبطبيعة الحال ما تبع هذا النداء من إجراءات صدرت وأهمها خارطة الطريق التي ابتدأت بالاستشارة الشعبية، فمسودة الدستور ثم مشروع الدستور الذي عرض على الاستفتاء والذي نال ثقة طيف كبير من الشعب التونسي، ثم تلاه انتخابات المجلس التشريعي.

هذا المجلس الذي انبثق بنظام انتخابي جديد، وهو الترشح على الدوائر وكان هناك التصاق بين المترشح وناخبيه في دائرته الانتخابية. ولذلك، لأول مرة كان هناك تواصل مباشر بين الناخبين والنواب، أفضى هذا الانتخاب إلى تكوين مجلس نيابي نال ثقة ناخبيه، ثم تسلّم العهدة يوم 13 مارس 2023 وقام المجلس بكل ما يجب القيام به في نطاق صلاحياته الدستورية، سواء التشريعية أو الرقابية أو الدبلوماسية البرلمانية. وبعد ذلك، تم استكمال الإجراءات بانتخاب مجلس الجهات والأقاليم الذي يعتبر مكسبا هاما للشعب التونسي لأن الفلسفة وراءه هي تحقيق التوازن بين مختلف جهات البلاد.

ولعمري أن هذه الفلسفة سوف تحقق كل طموحات الشعب التونسي التي كان ينتظرها منذ نادى في 9 أفريل 1938 ببرلمان تونسي. اليوم، تحققت هذه الرؤية في أن هذا البرلمان هو الذي سيمثل كافة شرائح الشعب التونسي، فلا يمكن أن تكون هناك منطقة أو جهة متميزة على باقي الجهات. كل الجهات يجب أن تكون متساوية في الحقوق والواجبات وكل الجهات يجب أن تكون متساوية في الطموحات.

لذلك فإن الوظيفة التشريعية اليوم بمجلسيها ستعمل على تحقيق هذه الطموحات التي نادى بها الشعب التونسي منذ 9 أفريل 1938 لذلك فإننا اليوم ونحن اليوم نحيي كل شهداء الحركة الوطنية الذين دافعوا عن حرية الرأي وحرية التمثيل وأن تتحقق وتتجسد آرائهم وطموحاتهم على أرض الواقع.

اليوم، لقد عشنا أول تجربة وكانت مفيدة ومثمرة في مناقشة قانون المالية من قبل المجلسين ولاحظ الشعب التونسي بكل وضوح حرية الرأي والرأي المخالف. كما لاحظ النقاش الذي تم في الجلسات التي وقع بثها من طرف القنوات التلفزيونية ولذلك فإن ما تم هو رسالة طمأنة للشعب التونسي في أن الوظيفة التشريعية بمجلسيها ستقوم بواجبها على أحسن وجه ووفق الطموحات التي يرنو إليها شعبنا الكريم.

اليوم هناك تحديات داخلية، إقليمية ودولية علينا أن نستوعبها تمام الاستيعاب. الشعب التونسي من خلال مجلسيه يعبر عن وحدة صماء للدفاع عن المصالح الوطنية العليا. ونحن اليوم نؤكد للجميع في الداخل والخارج أن بلادنا عصية على أن ينال منها أي طرف مهما كان.

وتتمثل هذه القدرة الوطنية في التحام الشعب التونسي بكامل مكوناته حول المصلحة العليا للوطن وحول طموحات الشعب، ومساندته لخريطة الطريق وللطريق التي انتهجناها لدفع بلادنا بكل مكوناتها نحو الرقي والازدهار، نحو تحقيق آمال شعبنا وطموحات الأجيال الشابة في المستقبل.

سنبقى أوفياء لهذا العهد الذي أخذناه على أنفسنا، وسنبقى أوفياء لشعبنا ووطننا ولذلك فإنني أقول لكم من هذا المنبر أيها النواب: طوبى لكم للعمل الذي قمتم به، طوبى لكم للروح الوطنية التي أبديتموها. نحن اليوم عاقدون العزم على التواصل مع شعبنا الكريم، صونا لبلادنا، صونا لطموحات شعبنا وليعلم الجميع في الداخل والخارج أن غرفتي الوظيفة التشريعية، ستواصل عملها في نطاق الاجتهاد وفتح المجال للرأي والرأي المخالف. كل ذلك لمصلحة الوطن، لتحقيق الأهداف التي نرسمها بالتشاور وتبادل الرأي، وبالتناغم مع كل مكونات الدولة التونسية، وخاصة الوظيفة التنفيذية التي هي مسؤولة عن تنفيذ سياسة البلاد.

لذلك فإننا نعيد ونؤكد أننا سنحترم صلاحياتنا الدستورية، سواء التشريعية أو الرقابية أو الدبلوماسية البرلمانية وكذلك في الأيام المقبلة، سنلتحم مباشرة بناخبينا وبمواطنينا من كافة أفراد الشعب التونسي لتجسيم هذه الوحدة الوطنية الغراء.

عاشت الجمهورية التونسية،

عاشت تونس حرة أبد الدهر،

عاش الشعب التونسي المجيد،

وبناء على ذلك أرفع الجلسة نظرا إلى استيفاء عملنا ونحن سنقوم بكل الإجراءات التي أوجبها الدستور وأوجبها المرسوم عدد 1 لسنة 2024، في خصوص مناقشة قانون المالية. وسنرفع ما توصلنا إليه من اجراءات حسب القانون إلى السيد رئيس الجمهورية قصد المصادقة النهائية وختم القانون والاذن بنشره بالرائد الرسمي.

شكرا لكم، نرفع الجلسة.

(تصفيق)

تم أداء النشيد الرسمي.

(كانت الساعة الثانية والنصف بعد الظهر)

استئناف الجلسة

(كانت الساعة الثالثة وخمس دقائق بعد الظهر)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

أسعد الله أوقاتكم بكل خير،

في البداية نتأكد من توفر النصاب عملا بمقتضيات الفصل 97 من النظام الداخلي وعليه أطلب منكم زميلاتي زملائي الأعزاء التفضل بتسجيل الحضور.

تسجيل الحضور.

انتهاء التصويت.

الحضور: 132، النصاب متوفر.

الإعلان عن تغييرات في الكتل النيابية

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة الزملاء المحترمون، أجدد لكم التحية.

عملا بأحكام الفصل 18 من النظام الداخلي نعلن عن بعض التغييرات في الكتل:

-استقالة السيدة النائبة مريم الشريف من كتلة صوت الجمهورية،

-استقالة السيد النائب بدر الدين القمودي من كتلة الخط الوطني السيادي،

-انضمام السيدة النائبة منال بديدة إلى كتلة الأمانة والعمل،

-تراجع السيد النائب محمد علي عن الاستقالة من كتلة الخط الوطني السيادي،

-انضمام السيد النائب محمد شلغاف إلى كتلة الخط الوطني السيادي،

ونأذن بنشر هذه التغييرات بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب.

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

هذا ولا يفوتني أن أتوجه مجددا ببالغ الشكر والتقدير إلى كافة الأعضاء بمجلسنا الموقر الذين أسهموا في التأسيس لمرحلة جديدة في تاريخ تونس وفي إنجاح المنظومة الدستورية الجديدة بفكر جديد وبثقة في النفس وتعويل كامل على الذات وعلى قدرات بنات وأبناء هذا الشعب الأبي على تجاوز الصعاب وفتح آفاق رحبة للتطوير وللبناء والتشييد.

ونحن عازمون وبإذن الله وعونه على مزيد حوكمة العمل النيابي وتفعيل دور مختلف الهياكل بالنيابية والارتقاء بالأداء المتصل بالمهام الدستورية الموكولة إلى مجلسنا ديدننا في ذلك العمل التشاركي وبلوغ الأهداف الجامعة لمختلف مؤسسات الدولة، ودونما شك فنحن كما نتقاسم المشاغل، نشترك في الغايات ونحن على يقين أن الرؤى والتصورات في هذا الإطار يجب أن تكون متلائمة ومتناغمة مع الخيارات والتوجهات الوطنية الخالصة التي انبنى عليها مسار تونس الجديدة ما بعد 25 جويلية 2021.

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

والله ولي التوفيق، وعليه نرفع الجلسة.

(كانت الساعة الثالثة وعشر دقائق بعد الظهر)

II. تغييرات في كتل نيابية:

عملا بأحكام الفصل 18 من النظام الداخلي وبإذن من رئيس مجلس نواب الشعب ننشر التغييرات التي طرأت على كتل نيابية التالية:

-استقالة السيدة النائبة مريم الشريف من كتلة صوت الجمهورية،

-استقالة السيد النائب بدر الدين القمودي من كتلة الخط الوطني السيادي،

-انضمام السيدة النائبة منال بديدة إلى كتلة الأمانة والعمل،

-تراجع السيد النائب محمد علي عن الاستقالة من كتلة الخط الوطني السيادي،

-انضمام السيد النائب محمد شلغاف إلى كتلة الخط الوطني السيادي.

III. الأسئلة الكتابية الموجهة من السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والأجوبة عنها:

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب، فقد تقدم كل من السيد النائب هشام حسني بتاريخ 21 أكتوبر 2024 والسيد النائب محمود شلغاف بتاريخ 22 أكتوبر 2024 بأسئلة كتابية الى السيدة وزيرة الشؤون الثقافية وتلقيا الإجابة عنها في ديسمبر 2024.

كما تقدم كل من السيد النائب عمر بن عمر بتاريخ 14 نوفمبر 2024 والسيد النائب حسام محجوب بتاريخ 14 نوفمبر 2024 بأسئلة كتابية الى السيدة وزيرة التجهيز والإسكان وتلقيا الإجابة عنها في ديسمبر 2024.

السؤال الكتابي

للنائب هشام حسني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي

الموضوع: حول دار الثقافة الشاذلي خزندار

تحية طيبة وبعد،

لقد تم بتاريخ 07 مارس 2024 تسليم مقر دار الثقافة الشاذلي خزندار بحلق الوادي من طرف بلدية المكان الى وزارة الثقافة قصد إعادة تهيئتها واستئناف النشاط بها خاصة وأن مدينة حلق الوادي التي عرفت في السابق بنشاطها الثقافي الغزير وأعلامها الثقافية أصبحت تفتقر إلى أدنى نشاط ثقافي يحيي أطفالها وشبّانها من الانسياق نحو الانحراف غير أنّه لم نلحظ أي أشغال في مقر دار الثقافة المذكورة أعلاه.

السؤال: أين وصلت مراحل مشروع إعادة تهيئة دار الثقافة المذكورة ومتى تنطلق الأشغال فعليّا ومتى يشرع في استغلالها؟

والسلام

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع: إجابة عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل النائب السيد هشام حسني بخصوص مشروع تهيئة وصيانة دار الثقافة الشاذلي خزندار بحلق الوادي.

المرجع: مراسلتكم عدد 2024-19-3789 الواردة بتاريخ 08 نوفمبر 2024.

تحية طيبة وبعد،

تبعا للمراسلة المذكورة بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب السيّد هشام حسني بخصوص مشروع تهيئة وصيانة دار الثقافة الشاذلي خزندار بحلق الوادي يُشرّفني إفادة السيد النائب بما يلي:

✓ يُعتبر مشروع تهيئة وصيانة دار الثقافة الشاذلي خزندار بحلق الوادي، التي تعود ملكيتها إلى بلدية المكان مشروعا جهويا من الصنف أ3 على معنى أحكام الفصل السادس من الأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017 المؤرخ في 31 جويلية 2017 والمتعلق بتنظيم إنجاز البنايات المدنية وهو بذلك تحت إشراف المجلس الجهوي ويتعهد بإنجازه صاحب المشروع المفوض والمتمثل في الإدارة الجهوية للتجهيز بتونس.

✓ تنفيذا لمقتضيات الفصل 12 من الأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017 والمتعلق بتنظيم انجاز البنايات المدنية بأن يخضع كل مشروع بناية مدنية وجوبا إلى إعداد الملف المرجعي المتمثل بالأساس في سند ملكية أو أي كتب إداري في الملكية أو كل ما يفيد تخصيص قطعة الأرض لصاحب المشروع ، طالبت وزارة الشؤون الثقافيّة بلديّة حلق الوادي التفويت في العقار المذكور أعلاه بالدينار الرمزي لاستكمال إجراءات التخصيص بالتنسيق مع وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية والانطلاق في أشغال التهيئة الشاملة الاّ أنّ بلدية حلق الوادي رفضت مبدأ التفويت في العقار كما هو مدوّن بمحضر جلسة الدورة العادية الأولى المؤرّخة في 26 فيفري 2013.

✓ في إطار توجه الدولة لحلحلة المشاريع المعطلة وتفاديا للإشكال العقاري المطروح تم اقتراح عقد كراء بالدينار الرمزي طويل الأمد بين الطرفين 30) سنة قابلة للتجديد) وتمّ إمضاء العقد وتسجيله بتاريخ 26 سبتمبر 2023.

✓ خلال آخر جلسة عمل عُقدت بمقر ولاية تونس بتاريخ 07 نوفمبر 2024 تحت إشراف السيد الوالي أبدت المصالح الجهوية للتجهيز موافقتها المبدئية على اعتماد عقد الكراء المبرم بين وزارة الشؤون الثقافيّة وبلدية حلق الوادي بالملفّ المرجعي الخاص بدراسات التهيئة الشاملة وبالتالي التعهد بالملف وفي المقابل ستعمل وزارة الشؤون الثقافية على الحصول على الاعتمادات اللازمة بعد التنسيق في ذلك مع مصالح وزارة المالية وحال التوصل بكلفة المشروع.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

السؤال الكتابي

للنائب محمود شلغاف

الموضوع: عدم تحويل المبلغ المتبقي من منحة مهرجان عروس البحر لدورة سنة 2022 وعدم إسناد المنحة الكاملة لدورة المهرجان لسنة 2024.

بناء على الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي للبرلمان ونظرا لما تكتسيه المهرجانات بصفة عامة ومهرجان عروس البحر الدولي بقرقنة بصفة خاصة من أهمية في تنشيط المشهد الثقافي وجلب السياح مما يسهم في تحريك الدورة الاقتصادية بجزر قرقنة,

يشرفني أن أحيطكم علما بأنّه لم يتم إلى حد الآن تحويل المبلغ المتبقي من منحة مهرجان عروس البحر بقرقنة لسنة2022 (10 آلاف دينارا حسب تعهد الوزارة) كما أنه لم يقع إسناد منحة المهرجان لسنة 2024 مع العلم أنه تم إنجاز كامل فقرات البرنامج للدورتين.

لذا نرجو من سيادتكم توضيح ما يلي:

-متى سيقع تحويل المبلغ المتبقي من منحة المهرجان لدورة سنة 2022 وإسناد المنحة لدورة المهرجان لسنة 2024؟

والسلام

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع: إجابة عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل النائب السيد محمود شلغاف بخصوص منح الدعم العمومي الخاص بجمعية مهرجان عروس البحر بقرقنة.

المرجع: مراسلتكم عدد 2024-19-37839 الواردة بتاريخ 08 نوفمبر 2024.

تحية طيبة وبعد،

تبعا للمراسلة المذكورة بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الذي توجّه به النائب السيد محمود شلغاف حول عدم تحويل

المبلغ المتبقي من المنحة المسندة لفائدة جمعية مهرجان عروس البحر بقرقنة لسنة 2022 وبعد التنسيق مع المؤسسة الوطنية لتنمية المهرجانات والتظاهرات الثقافية والفنية يُشرّفني إفادة السيد النائب بأن جمعية عروس البحر بقرقنة لم تستكمل مُؤيدات صرف القسط الثاني من المنحة الخاصة بدورة 2022 إلا بتاريخ 26 جوان 2024 ورغم هذا التأخير ستحرص المؤسسة على صرف الجزء المتبقي حال توفر الاعتمادات.

أما بخصوص منحة المهرجان لسنة 2024 والتي تقدر بعشرة ألف دينار (10أ.د) فقد تم صرف القسط الأول منها والمقدر بسبعة ألف دينار(07 أ.د) عن طريق المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بولاية صفاقس، وذلك في انتظار التوصل بالتقريرين الأدبي والمالي للدورة حتى يتسنى استكمال إجراءات صرف القسط الثاني من المنحة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

السؤال الكتابي

للنائب عمر بن عمر

الموضوع: طلب توجيه سؤال كتابي لدفع التنمية بمعتمدية زرمدين من ولاية المنستير.

سيدتي الوزيرة،

لمعتمدية زرمدين من ولاية المنستير موقع استراتيجي هام، إذ هي منطقة عبور وربط بين أغلب معتمديات الولاية بالطريق السيارة تونس صفاقس- والمار عبر بلدية منزل حياة من معتمدية زرمدين كما وقع إدراج إحداث منطقة صناعية جديدة جاذبة بالمعتمدية ومحاذية لطريق السيارة تونس- صفاقس.

وتبعا لكل ما سبق ذكره، تشهد معتمدية زرمدين حركية اقتصادية وتجارية واعدة ونشيطة، ورغم ذلك تعتبر ولاية المنستير الولاية الوحيدة التي يمر عبرها الطريق السيارة على مستوى معتمدية زرمدين ولا يتوفر بها محول على مستوى الطريق السيارة المذكور.

وفي إطار دفع التنمية بمعتمدية زرمدين خاصة، وبولاية المنستير عموما، ما هو برنامجكم بخصوص إحداث محول للطريق السيارة تونس صفاقس على مستوى منزل حياة من معتمدية زرمدين؟

مع الشكر.

والسلام

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد عمر بن عمر.

المرجع: مكتوبكم عدد ص- 3077-3000-26-2024 الموجه إلينا بتاريخ 28 نوفمبر 2024.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد عمر بن عمر يطلب من خلاله إنجاز محول بالطريق السيارة تونس صفاقس على مستوى منزل حياة من معتمدية زرمدين، يشرفني إعلامكم أنه قد سبق لشركة تونس الطرقات السيارة أن أفادت ولاية المنستير بتاريخ 16 ديسمبر 2021 بعدم موافقتها على إحداث محول لربط الوحدة الصناعية ليوني بالطريق السيارة نظرا أن موقع المنطقة الصناعية لا يبعد سوى 12 كم على محول البرجين شمالا و 11 كم على محول كركر جنوبا و بالتالي لا يمكن إضافة محول آخر نظرا لقصر المسافتين المذكورتين خاصة أن نظام الاستخلاص بالطريق السيارة هو نظام مغلق وإضافة محول آخر يستوجب إنجاز محطة استخلاص أخرى بجميع مكوناتها وذلك غير ذي جدوى اقتصادية .

السؤال الكتابي

للنائب حسام محجوب

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتوجه بالسؤال التالي إلى السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع: حول مشروع حماية مدينة مساكن من الفيضانات والمشاريع المعطلة بالجهة.

تقرّر محليًا بداية أشغال التدخل في الواد الشرقي بمعتمدية مساكن في إطار برنامج حماية المدينة من الفيضانات، وإذ نثمن هذا الإختيار رغم عدم صدور حدود مجرى الواد المذكور بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية، فإني تلقيت مطالب من مئات المواطنين القاطنين حذو الواد المالح الذي وقع تحديد مجراه وصدر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية في جويلية 2020 حيث تسودهم حالة احتقان كبيرة نظرا للكارثة البيئية والصحية التي تسبب فيها هذا الواد.

-فما هو برنامج الوزارة للانطلاق فعليًا في تهيئة الواد المالح بمعتمدية مساكن؟

تعهدت وزارة التجهيز والإسكان ببرمجة أشغال تهيئة كامل جزء الطريق الوطنية رقم 1 الرابط بين وسط مدينة مساكن وسوسة والطريق المحليّة MC847 الرابط بين مساكن وعمادة الموردين وصولا إلى حي الزهور الذي ينتظر التمويل منذ أكثر من 6 سنوات.

-فما هو برنامج الوزارة التي تعتزم القيام به لانطلاق هذه الأشغال؟

تعهدت وزارة التجهيز والإسكان بإعادة انطلاق أشغال المشروع المعطل توسعة محوّل الكنايس مساكن بالطريق السيارة أ1 بتوفير 1 مليون دينار لتحويل قناة جلب مياه الشمال التي تتقاطع مع فروع المحول.

-فماهي الإجراءات المتخذة قصد استئناف أشغال هذا المشروع المعطل؟

في انتظار ردكم وتفاعلكم مع ما تقدمنا به لكم منا كل الاحترام والتقدير وكلنا أمل في العمل سويا من أجل تلبية مطالب المواطنين خدمة للمصلحة العليا للوطن.

والسلام

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد حسام محجوب

المرجع: مكتوبكم عدد ص-3077-3000-26-2024 الموجه إلينا بتاريخ 28 نوفمبر 2024.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد حسام محجوب حول مشروع حماية مدينة مساكن من الفيضانات وبرنامج الوزارة للانطلاق في تهيئة وادي المالح وتدعيم جزء من الطريق الوطنية رقم 1 الرابطة بين وسط مدينة مساكن وسوسة وتهذيب الطريق المحلية رقم 874 وتوسعة محول الكنايس - مساكن على مستوى الطريق السيارة 1 ، يشرفني إعلامكم أنه تم الانطلاق في أشغال مشروع حماية مدينة مساكن من الفيضانات والذي يشمل أساسا تهيئة وادي الشرقي بكلفة 14 م.د وحاليا في طور إعداد أمثلة الإنجاز من قبل المقاولة. وبخصوص وادي المالح، فستسعى الوزارة لبرمجته ضمن المخططات القادمة.

أما بخصوص تدعيم جزء من الطريق الوطنية رقم 1 الرابطة بين مساكن وسوسة وتهذيب الطريق المحلية رقم 874، فإن هذين المشروعين في طور البحث عن التمويلات اللازمة لإنجازهما، علما أنه تقرر التدخل مبدئيا لتدعيم الطريق المحلية رقم 874 ضمن برنامج إصلاح أجزاء من القارعة على شبكة الطرقات (برنامج (2024 قصد تحسين طبقة السير، وقد تم الإعلان على طلب العروض بتاريخ 25 أكتوبر 2024 وذلك على مستوى جهوي.

وفيما يتعلق بتوسعة محول الكنايس - مساكن على مستوى الطريق السيارة، فقد تم تأجيل الأشغال لأسباب تتعلق بضرورة تحويل قناة تابعة للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وكذلك لإشكال عقاري يخص انتزاع قطع أرض جديدة، إضافة إلى ضرورة هدم بعض البنايات في حوزة المحول وحالما يتم حل هذه الإشكاليات فسيم إنجاز أشغال المحول.